

كلية الاداب
قسم التاريخ
محاضرات مادة (تاريخ الدولة العربية الإسلامية في العصر الراشدي و الاموي)
م.م. وداد محمد عبد الله
المرحلة الثانية (الصباحية و المسائية)
2026 – 2025
المحاضرة (1)

اهمية دراسة العصر الراشدي والهدف منها
يُعدّ العصر الراشدي من أدق وأخطر المراحل في التاريخ الإسلامي، إذ يمتدّ زمنه من سنة (11هـ/632م)؛ أي بعد وفاة الرسول محمد ﷺ، إلى سنة (40هـ/661م) بانتهاء خلافة الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) وبهذا فإنّ الإطار الزمني للعصر الراشدي يقارب ثلاثة عقود، مثلت اللبنة الأولى في بناء الدولة الإسلامية، وأرست قواعدها السياسية والعسكرية والفكرية.
وقد تعاقب على الحكم في هذه الحقبة خمسة خلفاء:
أبو بكر بن أبي قحافة (11-13هـ/632-634م)؛ استلم الحكم عقب اجتماع السقيفة، وكانت أبرز سمات عهده حروب مانعي الزكاة وحركات مدّعي النبوة.
عمر بن الخطاب (13-23هـ/634-644م) توسعت الدولة في زمنه لتشمل العراق والشام ومصر وأجزاء واسعة من فارس.
عثمان بن عفان (23-35هـ/644-656م) في عهده استمرت الفتوحات، غير أنّ الخلافات الداخلية تفاقمت حتى انتهت بمقتله.
علي بن أبي طالب (35-40هـ/656-661م) تولى الخلافة في ظرف شديد الاضطراب بعد مقتل عثمان، فواجه صراعاً سياسياً وعسكرياً معقداً. ومن أبرز خطواته أنه أقر إصلاحات جوهرية أعادت التوازن إلى الدولة؛ فقد ساوى بين المسلمين في العطاء من بيت المال دون تمييز على أساس السابقة أو القرابة أو الانتماء، وألغى الامتيازات التي استقرت في عهود سابقه. كما قام بعزل عدد من الولاة وتعيين آخرين على أساس الكفاءة والعدالة، لا المصالح الخاصة. هذه الإجراءات ضربت مراكز القوى المستفيدة من النظام السابق، فرفضت الخضوع لها، مما أدى إلى اندلاع الحروب الكبرى في عهده، مثل وقعة الجمل وصفين والنهروان، والتي أصبحت عنواناً للصراع على طبيعة الحكم والسلطة في الإسلام. ورغم هذه الظروف الصعبة، شهدت الدولة فتوحات مهمة في مناطق مختلفة. غير أن نتائج الإصلاحات رجحت كفة معاوية في مواجهة الحسن، إذ دفعت بعض القوى السياسية والاجتماعية المتضررة إلى تأييد معاوية والوقوف إلى جانبه، اعتقاداً منها أن ولده الحسن سيسير على نهج أبيه الإصلاحي، مما جعل مصالحتها معرضة للخطر.
الحسن بن علي بن أبي طالب (40هـ/661م) تولى الحكم بعد أبيه فترة قصيرة، وانتهت بخروجه من السلطة إثر الهدنة مع معاوية بن أبي سفيان، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة هي مرحلة الدولة الأموية.
إنّ أهمية دراسة العصر الراشدي تكمن في كونه مرحلة تأسيس لمفاهيم الحكم والإدارة في الدولة الإسلامية وفيه ظهرت أولى الإشكالات الكبرى التي رافقت التجربة الإسلامية، مثل:
قضية النص والتعيين في اختيار الخليفة.
طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة.
التوسع العسكري السريع عبر الفتوحات، وما نجم عنه من تحولات اجتماعية واقتصادية.
بروز الخلافات الداخلية التي مهدت لظهور الانقسام المذهبي والسياسي اللاحق.

ومن هنا، فإن دراسة هذه المرحلة لا تقف عند حدود السرد التاريخي للأحداث، بل تتطلب تحليلاً موضوعياً لما تركته من آثار عميقة في بنية الدولة والمجتمع والفكر الإسلامي، إذ تداخلت فيها عناصر العقيدة والسياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية.

أما هدف دراسة هذا العصر وأحواله فتمثل مدخلاً أساسياً لفهم البدايات الأولى للنظام السياسي في الإسلام وما رافقه من تجارب بشرية متباينة في إدارة الدولة بعد وفاة الرسول ﷺ. فهي تكشف طبيعة السلطة في تلك المرحلة، وكيف تداخل الديني بالسياسي، وما أفرزته الأحداث من انقسامات وصراعات كان لها أثر بالغ في مسار الأمة الإسلامية. ومن بين هذه الأهداف:

1- فهم نشأة النظام السياسي في الإسلام، وكيف تبلورت السلطة بعد وفاة الرسول إن وفاة الرسول محمد ﷺ سنة 11هـ تركت فراغاً سياسياً كبيراً داخل المجتمع الإسلامي الفتي. فقد كان الرسول يمثل القيادة الدينية والسياسية العليا، وبوفاته برز سؤال ملح: من يتولى إدارة شؤون المسلمين؟ ومن يملك الشرعية في قيادة الأمة

هنا بدأت ملامح النظام السياسي الإسلامي بالتشكل. فقد انعقد اجتماع السقيفة بين المهاجرين والأنصار وفي الوقت ذاته كان أهل بيت النبي منشغلين بتجهيزه ودفنه. هذا التوازي في الأحداث يثير تساؤلات عديدة حول أسبقية السلطة على الدين أو العكس، وهل كان اجتماع السقيفة خطوة اضطرارية لتلافي الفوضى أم أنه جاء لاستباق النصوص الواردة في شأن الخليفة بعد الرسول

من هذه اللحظة ظهرت أول مواجهة بين مبدأ "النص" الذي أشار إلى استخلاف علي بن أبي طالب، ومبدأ "الاختيار" أو "البيعة" الذي جرى في السقيفة. لقد أرسى هذا الحدث البدايات الأولى للنظام السياسي الإسلامي، وبقي أن السلطة في الإسلام لم تتبلور وفق صيغة واحدة قطعية، بل خضعت للتجربة البشرية والتأويل والاجتهاد

2- إدراك طبيعة الخلافة بوصفها تجربة بشرية في إدارة الدولة ضمن إطار ديني. الخلافة في جوهرها تجربة بشرية نشأت ضمن إطار ديني، لكنها لم تكن مؤسسة صلبة أو محصنة عن الأخطاء. جهاز الخلافة نفسه، بما تضمنه من دواوين وإدارة للجيش والموارد والقضاء، لم يكن أداة مستقرة للحكم، بل خضع دائماً لتفاوت الاجتهاد بين الخلفاء وسياقاتهم السياسية المختلفة. فقد تختلف الإجراءات نفسها من خليفة إلى آخر في تطبيق الأحكام أو التعاطي مع الأحداث؛ فمثلاً، عفا أبو بكر عن خالد بن الوليد في قضية مالك بن نويرة، بينما كان عمر يميل إلى العقوبة الصارمة في مواقف مماثلة، مما يعكس أن الاجتهاد الشخصي والظروف المحيطة كانا يلعبان دوراً أكبر من أي قاعدة ثابتة أو نص إلهي. هذه التباينات والاختلافات في الإجراءات أظهرت هشاشة الخلافة كجهاز سياسي، وأكدت أنها لم تكن صامدة أمام قوة النص والتعيين الإلهي لخليفة رسول الله ﷺ، وأن التجربة البشرية وحدها لم تكن كافية لضمان التماسك أو العدل في إدارة الدولة. وبذلك، يظهر أن الخلافة، رغم مكانتها الدينية، كانت مجالاً للتوتر والاختلاف، حيث تتقاطع المبادئ مع المصالح الفردية والاجتهادات الشخصية، مما أفرز اضطراباً سياسياً واضحاً وانقسامات بين المسلمين وهو ما يمكن ملاحظته في الانتقال بين خلفاء مختلفين واختلاف نهجهم في الحكم.

3- تتبع حركة الفتوحات الكبرى وما أفرزته من نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية في غضون ثلاثة عقود، توسعت الدولة الإسلامية من حدود الجزيرة العربية إلى بلاد واسعة شملت العراق والشام ومصر وفارس وأجزاء من آسيا الوسطى وشمال أفريقيا. هذه الفتوحات لم تكن مجرد انتصارات عسكرية، بل كانت عاملاً رئيسياً في تغيير موازين القوى في العالم القديم. فمن الناحية السياسية نقلت الفتوحات مركز الثقل من مجتمع المدينة المحدود إلى دولة عالمية متعددة الأعراق والشعوب. وأصبح على القيادة الإسلامية أن تدير مجتمعات جديدة لم تعهدها من قبل.

اقتصاديها ،أدت الفتوحات إلى تدفق هائل للموارد :الغنائم ،الجزية ،الخراج ،وهو ما استدعى إنشاء مؤسسات جديدة لضبط الأموال وتنظيم توزيعها.

اجتماعيها ،أوجدت الفتوحات تمازجاً بين المسلمين الجدد وأهل البلاد المفتوحة ،فظهرت تحديات الهوية والانتماء ،وانقسم المسلمون بين "العرب" و"الموالي" ،وهي بذور ستؤثر لاحقاً في التاريخ الإسلامي. وبذلك فإن دراسة الفتوحات ليست دراسة عسكرية فقط ،بل هي فهم لتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة غيرت وجه العالم.

4. الوقوف عند بناء مؤسسات الدولة الإسلامية الأولى :الدواوين ،العطاء ،نظم الإدارة والقضاء مع توسع الدولة وتزايد مواردها وتعقد شؤونها ،لم يعد الحكم يعتمد على البساطة القبلية التي كانت سائدة في صدر الإسلام .فكان لا بد من بناء مؤسسات جديدة تنظم شؤون الحكم والمال والإدارة. أنشئ ديوان الجند لتنظيم أسماء المقاتلين ورواتبهم ،وديوان الخراج لضبط الضرائب والموارد .وتطور نظام العطاء ليضمن توزيعاً للثروة على المسلمين بحسب سبقهم في الإسلام أو قربهم من النبي .كما ظهرت حاجة إلى قضاة للفصل بين الناس ،وولاية لإدارة الأقاليم ،وشرطة لحفظ الأمن.

هذه المؤسسات لم تأتي من فراغ ،بل تأثرت بالتجارب الإدارية للدول الكبرى المجاورة ،كالدولة الفارسية والبيزنطية ،لكن جرى تكييفها بما يتناسب مع الواقع الإسلامي.

=====